# الانتهاكات المعاصرة لحقوق الإنسان

## حالات الشعب الفلسطينى فى غزة

## والعدوان الأمريكى على العالم الإسلامى بعد أحداث ١١ سبتمبر

## وانتهاك حقوق الأقلية المسلمة فى ميانمار

بقلم أ.د/ جعفر عبد السلام (*)

**مقدمة :**

رغم الاهتمام الدولى بحقوق الإنسان والذى تجلى فى إصدار العديد من الوثائق والاتفاقات الدولية التى تعنى بحقوق الإنسان، واهتم بعضها ببعض الفئات التى تعانى أكثر من غيرها من انتهاك حقوقها أو معاملتها معاملة سيئة، كالمرأة والتى صدرت العديد من الصكوك والاتفاقات التى تعنى بحقوق المرأة، وتضع معايير دولية لاحترام حقوق المرأة التى تم انتهاكها كثيراً، كحقها فى الزواج بمن تريد، وعدم إجبارها على التزوج بغير إرادتها، ومنع ممارسة العنف ضدها الذى يصل إلى حد الضرب واستخدام القسوة ضدها، إلى غير ذلك من انتهاك لحقوقها، حيث توجت الأمم المتحدة ذلك بإصدار اتفاقية «السيداو» التى تهتم كذلك بإبراز حقوق المرأة التى يجب التعامل بها دولياً، كذلك أصدرت الأمم المتحدة بياناً مهماً بشأن حقوق الطفل تبعته بعمل اتفاق دخلت فيه معظم الدول لصيانة هذه الحقوق دولياً، كذلك اهتم المجتمع الدولى بحقوق السجناء وأصدر أكثر من اتفاقية بشأن الحد الأدنى من الحقوق والمعاملة التى يجب أن تُعطى للسجناء [1].

وهناك وثائق أخرى تهتم بحقوق فئة العمال فى مختلف الحِرف وكذلك المهاجرين، غير تلك الجهود الكبيرة التى بُذلت من أجل اللاجئين وضرورة الاهتمام الدولى بهم.

---

(*) - الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية .

١ – راجع للمؤلف القانون الدولى لحقوق الإنسان دار الكتاب اللبنانى، القاهرة ص٣٨٦ وما بعدها .

ومن الأهمية أن نشير إلى اللجان الدولية العديدة التابعة للأمم المتحدة أو لمنظمات أخرى والتى تهتم برصد انتهاكات حقوق الإنسان، التى تجدها دائماً بين الحين والآخر فى مختلف الدول.

أقول: إنه بالرغم من كثرة المواثيق والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان نجد بالمقابل خروقات واضحة وعديدة لهذه الحقوق تجرى ليل نهار على مسمع ومرأى من المنظمات الدولية، واللجان العديدة تهتم بحقوق الإنسان فى الوقت الحاضر [٢].

وللأسف فإن الدول الكبرى التى تهتم بهذه الوثائق والتى تهتم كذلك بإدانة انتهاك حقوق الإنسان التى تحدث من غيرها، هى نفسها أكثر المتورطين فى انتهاك حقوق الإنسان، يصدق ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كما يصدق على دول أوروبية كفرنسا وانجلترا، وأسبانيا وإيطاليا وغيرها من الدول فى مختلف أنحاء الكرة الأرضية.

وهمنا فى هذه الأوراق أن نعرض لبعض الممارسات التى انتهكت حقوق الإنسان بصورة فجة وما أكثرها، ولكننى سأكتفى بعرض ثلاث حالات لهذه الممارسات، هى ما فعلته الولايات المتحدة بعد سبتمبر عام ٢٠١١ وتحت ستار محاربة الإرهاب، وما فعلته وتفعله إسرائيل فى كل يوم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وأخيراً ما يجرى فى بورما لمسلمى ميانمار وهذه الحالات الثلاث هى:

### أولاً - انتهاكات حقوق الإنسان بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠١١م.

تعتبر هذه الانتهاكات من أشد ما عرف فى تاريخ البشرية الطويل من انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا شك ان أحداث العدوان على برجى التجارة العالمى فى نيويورك من الأحداث المفجعة فى تاريخ البشرية، إذ إن التفجير أودى بحياة آلاف الأشخاص. «فهو إذن اعتداء على حق الحياة والسلامة والأمن».. وأوجع آلاف الأشخاص الذين أصابهم

٢ راجع تفاصيل تطور الاهتمام الدولى بحقوق الإنسان أ. د/ عبد العزيز سرحان، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، القاهرة ١٩٦٦م ص ٦ وما بعدها.

الانفجار بأوضاع مختلفة من جرح وقطع واعتداء على سلامة الجسد، غير الآلام النفسية والاجتماعية التى خلفها هذا العدوان السافر على أكبر قوة دولية [٣].

أقول: إن رد الفعل من جانب الولايات المتحدة، كان عنيفا وفاق كل الحدود، ولا شك أن سلطان القوة كان يتحدث، ولم يراع على الإطلاق أية وثائق لحقوق الإنسان، وللأسف فقد وجهت اتهامات إلى قوى إسلامية بعضها كانت تمثل دولا، وانهالت آلة الحرب الأمريكية بمساعدة حلفائها الأوروبيين وبالأخص حلف الناتو على دول مثل أفغانستان والعراق، وأعملت فيها الضرب والقتل بدون حساب.

وبدأت دعاوى صراع الحضارات ورشحت الحضارة الإسلامية لكى تكون المحطة المناوئة للحضارة الغربية، وبدأت تعد المشروعات والأطروحات للقضاء على ما أطلق عليه الإسلام السياسى، وقاد الرئيس بوش حملات ضارية على الإسلام والمسلمين فى إطار ما أطلق عليه بالحرب ضد الإرهاب، وتغيرت أنظمة حكم فى الدول العربية والإسلامية، وأزيحت أنظمة وحكام على أساس رعايتهم للإرهاب.

والمشكلة هنا تكمن فى إهدار منظومة حقوق الإنسان الذى أتعب العالم نفسه فى إقامتها طوال عقود خلت، ومعروف أن العقول لا تستخدم كثيرا عند استخدام السلاح؛ لذا وجدنا انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان فى الحرب على أفغانستان، والعراق مثلا، كما قامت الولايات المتحدة بالقبض على جماعات من جنسيات ودول إسلامية ووضعتهم فى سجن أقامته فى كوبا خصيصا لهم مقيدين بالسلاسل فى اليدين والقدمين وأذاقتهم ألوانا من التعذيب والهوان وهو ما لم يحدث من قبل فى التاريخ الإنسانى، ويذكر العالم معتقل جوانتانامو الذى لازال قائما حتى الآن، حيث يوجد به عشرات من المعتقلين من الدول العربية والإسلامية يعيشون تحت ظروف إنسانية بالغة السوء وتتنافى تماما مع حقوق الإنسان برغم وعود الرؤساء الأمريكيين المتوالية بتصفيته.

---

٣ - للمزيد انظر (أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها) سلسلة فكر المواجهة، رابطة الجامعات الإسلامية.

فحبسهم في المعتقل يتم بدون توجيه أية تهمة خلافا لوثيقة حقوق الإنسان. ويتم تعذيبهم جسديا ومعنويا مخالفة لحقوق الإنسان كذلك، وليس هناك تحديد لمدة الحبس أو الاعتقال، ولا يسمح لهم بحق الزيارة أو الدفاع التي تقررها الوثائق والقوانين المتصلة بحقوق الإنسان في كل الدول.

ونفذت الولايات المتحدة نفس الشئ في سجن شهير بالعراق أبو غريب- سجلت فيه مختلف منظمات حقوق الإنسان الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان والتي شاهدها كل العالم على شاشات التليفزيون دون أية مراعاة لحقوق أو حريات، بل مع الإساءة لديننا العظيم والتطاول على نبيه واتهامه من حين لآخر بأنه أساس الإرهاب، والتطاول كذلك على القرآن الكريم وتمزيقه أو التحقير من شأنه بوسائل أخرى عديدة [٤].

ورغم انتهاء الحرب على العراق وإعدام رئيسه، فإن الشعب لا زال يعاني من آثار هذه الغزوة المدمرة عليه، وقريب من ذلك ما حدث في أفغانستان حيث ترك شعبي الدولتين في ظروف سياسية وإنسانية صعبة وكل ذلك تحت دعوى «محاربة الإرهاب» [٥].

**ثانياً - الانتهاكات المعاصرة لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة :**

في العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وبالذات على غزة - استطاعت إسرائيل بمعاونة القوى الدولية في السنوات الأخيرة أن تسكت صوت المقاومة الفلسطينية المسلحة وأن تقوى من الحركات التي تؤمن بالحل السلمي للقضية.

ولما كانت حركة المقاومة المسلحة قد تركزت أساساً في غزة حيث نجحت حماس في الوصول إلى السلطة، مما جعل إسرائيل تنتفض ضدها وتعيق نموها وتزيحها من السلطة.

---

٤ - راجع للمؤلف وآخرين العدوان الأمريكي على العراق والشرعية الدولية، من إصدارات رابطة الجامعة الإسلامية ص ٦ وما بعدها.

٥ - راجع للمؤلف وآخرين، الإسلام في مواجهة الإرهاب، من إصدارات رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة ٢٠٠٤م ص٢٢ وما بعدها.

ويشهد عام ٢٠٠٨م اجتياحاً مروعاً لغزة، تستخدم فيه إسرائيل أشد آلات الحرب من طائرات «إف١٦» والأباتشى والقنابل العنقودية والفوسفورية، والمهم أنها قتلت أكثر من ألف شهيد بعد أن عذبتهم بالأسلحة المحرمة دولياً.

والواقع أن ما قامت به إسرائيل ضد غزة يُعد حرباً بالمعنى القانونى، وقد شكلت الأمم المتحدة ممثلة فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة التحقيق فى انتهاكات إسرائيل، وكذا منظمات المقاومة الفلسطينية لحقوق الإنسان، رأسها أحد قضاة محكمة العدل الدولية هو القاضى غولدستون، وسأعرض بعض التفاصيل لأهم ما جاء بالتقرير المهم.

## أهم ما ورد بتقرير غولدستون:

أصدرت منظمة الأمم المتحدة ترجمة عربية رسمية لملخص تقرير القاضى ريتشارد غولدستون وهو يهودى الديانة وهو الذى ترأس لجنة التحقيق الأممية فى الحرب الاسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة. وضمت الترجمة أهم ما ورد فى التقرير من اتهامات لإسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية. وفى ما يلى عرض موجز لأهمها:

## منهج عمل اللجنة:

جاء فى ملخص التقرير أن لجنة التحقيق الأممية نشرت فى قطاع غزة عدة موظفين تابعين لها فى الفترة من ٢٢ مايو/ آيار إلى ٤ يوليو/ تموز الماضيين بغية إجراء تحقيقات ميدانية.

وفى ٨ يونيو/ حزيران الماضى أصدرت البعثة نداء لتقديم عرائض دعت فيه جميع المهتمين من أشخاص ومنظمات إلى تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بالموضوع بغية المساعدة على تنفيذ ولايتها.

وعقدت اللجنة جلسات استماع علنية فى غزة يومى ٢٨ و ٢٩ يونيو/ حزيران وفى جنيف يومى ٦ و ٧ يوليو/ تموز الماضى.

كما استعرضت التقارير التى حصلت عليها من مصادرها المختلفة، وأجرت مقابلات مع الضحايا والشهود والأشخاص، وأجرت زيارات ميدانية إلى أماكن محددة فى غزة وقعت فيها حوادث.

وعملت اللجنة على تحليل صور الفيديو والصور الفوتغرافية، واستعرضت التقارير الطبية للضحايا، وأجرت تحليلاً من وجهة نظر الطب الشرعي للأسلحة وبقايا الذخائر التي جمعت في مواقع الأحداث.

وحللت البعثة السياق التاريخي للأحداث التي أدت إلى الحرب الإسرائيلية في غزة بين ٢٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٨م و١٨ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩م، والصلات بين هذه العمليات والسياسات الإسرائيلية العامة تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة [٦].

## التعاون مع اللجنة :

يؤكد ملخص التقرير أن لجنة التحقيق سعت مراراً للحصول على تعاون حكومة إسرائيل، وبعد فشل محاولات عديدة التمست مساعدة حكومة مصر وحصلت عليها لتمكينها من دخول قطاع غزة عن طريق معبر رفح.

ويضيف أن اللجنة حظيت بالدعم والتعاون من السلطة الفلسطينية ومن بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة مشيراً إلى أنه بالنظر إلى عدم تعاون الحكومة الإسرائيلية لم يتمكن أفراد اللجنة، من لقاء أعضاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

كما أن رفض حكومة إسرائيل التعاون مع اللجنة منعها من الاجتماع بمسؤولين حكوميين إسرائيليين، ومن السفر إلى إسرائيل لمقابلة الضحايا الإسرائيليين.

وبالمقابل يقول التقرير : إن اللجنة الأممية عقدت اجتماعات أثناء زيارتها إلى قطاع غزة مع مسؤولين كبار من سلطات غزة وقدموا لها تعاونهم ودعمهم الكاملين.

ويضيف أنه من أجل إتاحة الفرصة أمام كل الأطراف لتقديم المعلومات الإضافية والرد على الادعاءات الموجهة إليها، قدمت اللجنة قوائم شاملة بالأسئلة إلى حكومة إسرائيل وإلى السلطة الفلسطينية وإلى سلطات غزة قبل إتمام تحليلها ووضع استنتاجاتها، وتلقت ردودا من السلطة الفلسطينية ومن سلطات غزة ولكن ليس من إسرائيل.

---

٣ - انظر تقرير جولدستون (التأجيل وردود الأفعال، ص ٦) .

## الاتهامات الموجهة لإسرائيل :

### ١- حصار قطاع غزة :

تناول التقرير الحصار الذى تفرضه إسرائيل على قطاع غزة ووصفه بأنه «عزل اقتصادى وسياسى»، وقال : إنه يخلق حالة طوارئ، وإن إسرائيل ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بضمان توريد المواد الغذائية واللوازم الطبية ولوازم المستشفيات والسلع الأخرى بُغية تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة دون قيد.

وخلص التقرير إلى أن إسرائيل انتهكت الالتزامات التى تقيدها بها اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها سلطة احتلال، مثل واجب المحافظة على المنشآت والخدمات الطبية ومنشآت وخدمات المستشفيات.

واعتبرت اللجنة الأممية أن إسرائيل انتهكت القانون الدولى الإنسانى؛ لأن الأوضاع الحياتية التى فرضتها فى غزة قبل الحرب وأثناءها وبعدها تشير إلى نية توقيع العقوبة الجماعية على سكان القطاع.

وذكر التقرير أن الحصار يحرم سكان غزة من أسباب العيش ومن فرص العمل والسكن والمياه، ومن حرية التنقل ومغادرة بلدهم، ويحد من إمكانية لجوئهم إلى المحاكم القانونية الفعالة، واعتبر أن هذه الأفعال يمكن أن تكون بمثابة اضطهاد، أى جريمة ضد الإنسانية.

وعبر عن قلق اللجنة من تصريحات مسؤولين إسرائيليين تؤكد عزمهم على الإبقاء على الحصار إلى حين إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير لدى المقاومة الفلسطينية فى غزة (جلعاد شاليط)، واعتبرت أن ذلك يشكل عقوبة جماعية للسكان المدنيين فى القطاع.

### ٢- تدمير المبانى الحكومية والبنية التحتية :

وفى موضوع تدمير المبانى والبنية التحتية فى القطاع، قال التقرير : إن الحرب الإسرائيلية دمرت مبنى المجلس التشريعى الفلسطينى والسجن الرئيسى بقطاع غزة

بشكل لم يعد ممكنا معه استخدامهما، ورفضت اللجنة التبرير الإسرائيلى القائل بأن المؤسسات السياسية والإدارية فى غزة جزء من «البنية الأساسية الإرهابية لحماس».

وقالت إنها لا تجد أى دليل على أن المبنيين المذكورين أسهما فعلاً فى العمل العسكرى، واعتبرت أن الهجمات التى شنت عليهما هجمات متعددة على أهداف مدنية، بما يشكل انتهاكا لقاعدة القانون الإنسانى الدولى العرفى، ومفادها وجوب قصر الهجمات قصراً حصرياً على الأهداف العسكرية.

كما حققت اللجنة فى القصف الإسرائيلى لمقرات الشرطة فى غزة، وقالت فى تقريرها: إن أفراد الشرطة استهدفوا وقتلوا عمداً، معتبرة أن شرطة غزة هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القوانين، وخلصت إلى أن الهجمات على مقرات هذه الشرطة تشكل انتهاكاً للقانون الدولى الإنسانى.

وأضاف التقرير أن مفهوم «البنية الأساسية الداعمة» لحركة حماس يبعث على القلق بوجه خاص، بالنظر إلى أنه يبدو أنه يُحول المدنيين والأعيان المدنية إلى أهداف مشروعة.

وخلص إلى وجود سياسة متعمدة ومنهجية من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية لاستهداف المواقع الصناعية ومنشآت المياه، واعتبر تدمير مطحن الدقيق الوحيد الذى كان ما يزال يعمل فى قطاع غزة تدميراً غير مشروع ولا تبرره ضرورة عسكرية، وهو بمثابة جريمة حرب.

وبشأن تدمير مزارع دواجن فى القطاع أثناء الحرب، خلصت اللجنة إلى أن ذلك كان فعلاً متعمداً من أفعال التدمير المفرط الذى لا تبرره أية ضرورة عسكرية، وأسقطت عليه نفس الاستنتاجات القانونية التى خلصت إليها فى حالة تدمير مطحن الدقيق، وكذلك الشأن بالنسبة لتدمير بئرين لمياه الشرب فى القطاع.

ووجدت اللجنة الأممية أنه بالإضافة إلى التدمير الواسع النطاق للمساكن أثناء توغل الجيش الإسرائيلي في القطاع، باشرت قواته موجة أخرى من التدمير المنهجي للمباني المدنية أثناء الأيام الثلاثة الأخيرة من وجودها في غزة، وهي تعلم أن انسحابها وشيك، واعتبر التقرير هذا السلوك انتهاكا لحق الأسر المعنية في العيش في سكن لائق [٧].

**٣- انتهاكات بحق المدنيين :**

اتهم تقرير غولدستون إسرائيل بشن هجمات عشوائية متعمدة وغير مبررة على المدنيين، كما أنها رفضت السماح بإخلاء الجرحى أو إتاحة وصول سيارات الإسعاف إليهم.

وقال : إن سلوك القوات الإسرائيلية يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل العمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين، وخلص إلى أن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكا للحق في الحياة.

وحققت اللجنة في أربع حوادث أجبرت فيها القوات المسلحة الإسرائيلية مدنيين فلسطينيين معصوبي الأعين ومصفدي الأيدي تحت تهديد السلاح بالاشتراك في عمليات تفتيش لمنازل أثناء العمليات العسكرية.

وخلصت إلى أن هذه الممارسة هي بمثابة استخدام للمدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، وأنها محرمة بموجب القانون الإنساني الدولي وتشكل جريمة حرب.

كما اتهم التقرير إسرائيل بإساءة معاملة المدنيين بصورة مستمرة ومنهجية، والاعتداء على كرامتهم وإذلالهم وإهانتهم، ورأت أن هذه المعاملة تعد توقيعا لعقوبة جماعية عليهم، وهو ما رأت فيه خرقا خطيرا لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب [٨].

٧ - انظر للمؤلف الصراع العربي الإسرائيلي - سلسلة فكر المواجهة - رابطة الجامعات الإسلامية .

٨ - راجع التقرير لغولد ستون السابق الإشارة إليه .

### ٤- قصف المستشفيات والمساجد :

حققت اللجنة فى القصف الإسرائيلى للمستشفيات والمساجد أثناء حربها على غزة، وخلصت إلى أنه كان قصفا متعمداً ومباشراً، رافضة الادعاء الإسرائيلى القائل بأن النيران قد أطلقت على الجيش الإسرائيلى من بعضها، معتبرة أن هذه الهجمات تشكل اعتداءات متعمدة على سكان مدنيين وأهداف مدنية .

وأفاد التقرير إلى أن الأحداث التى حققت فيها اللجنة لم تثبت استخدام فصائل المقاومة المساجد لأغراض عسكرية أو دروعاً لحماية أنشطة عسكرية، إلا أنه لم يستبعد احتمال أن يكون ذلك قد حدث فى حالات أخرى غير التى حققت فيها اللجنة.

ولم تعثر اللجنة حسب ما رود فى تقريرها على أية أدلة تدعم الادعاءات الإسرائيلية القائلة بأن سلطات غزة والفصائل الفلسطينية استخدمت مرافق المستشفيات دروعاً لحماية أنشطة عسكرية، أو أن سيارات الإسعاف التى قصفتها إسرائيل استخدمت لنقل مقاتلين أو لأغراض عسكرية أخرى.

### الاتهامات الموجهة لفصائل المقاومة :

#### التواجد وسط المدنيين :

قالت اللجنة الأممية إن المقاتلين الفلسطينيين كانوا موجودين فى مناطق حضرية أثناء العمليات العسكرية وأطلقوا منها صواريخ، واعتبر التقرير أنه ربما حدث أن المقاتلين الفلسطينيين لم يميزوا أنفسهم تمييزاً كافياً فى جميع الأوقات عن السكان المدنيين.

بيد أن التقرير يؤكد أن اللجنة لم تعثر على أدلة توحى بأن الفصائل الفلسطينية قد وجهت المدنيين إلى مناطق كانت تشن فيها هجمات، أو أنها أجبرت المدنيين على البقاء قرب أماكن الهجمات.

واستبعدت اللجنة أن تكون فصائل المقاومة قد باشرت أنشطة قتالية من منشآت الأمم المتحدة التى تعرضت للقصف الإسرائيلى، غير أنها لم تستبعد احتمال أن تكون الفصائل قد عملت قرب هذه المنشآت وعرضت سكان غزة المدنيين للخطر.

### إطلاق الصواريخ :

قال تقرير غولد ستون : إن الصواريخ التى تطلقها المقاومة من غزة باتجاه البلدات الإسرائيلية تلحق أضراراً بالمنازل والمدارس والسيارات ، وتسقط على مدنيين .

أضاف أن هذه الصواريخ أثرت على حق الأطفال والبالغين فى التعليم نتيجة عمليات إغلاق المدارس ، وكذلك نتيجة لتضاؤل القدرة على التعلم ، وكذلك أورد التقرير أنه شاهد أفراداً يعانون أعراض الصدمات النفسية من جراء العدوان .

واعتبرت اللجنة الأممية أن لهذه الصواريخ تأثيراً ضاراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وأنها تسببت فى نزوح المقيمين فى بلدات إسرائيلية كانت فى مرمى صورايخ المقاومة منذ عام ٢٠٠١م .

وخلصت التقارير إلى أن هذه الأفعال يمكن أن تشكل جرائم حرب ، وأنها قد تكون بمثابة جرائم ضد الإنسانية ، معتبراً أن أحد الأغراض الرئيسية لهجمات الصواريخ الفلسطينية هو نشر الرعب لدى السكان المدنيين الإسرائيليين ، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولى .

والواقع أن هذا التقرير من التقارير الخطيرة التى كان من الواجب التعامل معها دوليا لعقاب مجرمى الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية أو حتى أمام محكمة خاصة بانتهاك حقوق الإنسان ، ولكن للأسف فإن السلطة الفلسطينية والمفروض أنها الممثلة الشرعية للفلسطينيين طلبت تأجيل مناقشة التقرير فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبالتالى فلم يحدث شئ حتى الآن ، وانتهى الأمر كما لو كان شيئاً لم يحدث ، مما جعل انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينى من قبل إسرائيل أمراً عادياً يحدث بلا انتباه كل يوم ، بل جددته إسرائيل بشكل موسع فيما عرف بعملية (عامود الخيمة) التى جرت فى ديسمبر عام ٢٠١٢م [٩] .

وقد اعترفت إسرائيل بأنها قتلت أحمد الجعبرى أحد قادة المقاومة الفلسطينية ، وزعمت أنها استهدفت القضاء على ما أسمته أوكار الإرهاب الفلسطينى وتصفية كل من يقف وراء إطلاق الصواريخ على إسرائيل .

---

٩ - انظر وثائق منظمة الأمم المتحدة .

وبالطبع أدان الرئيس أوباما قيادة حماس ووعد إسرائيل بتقديم كافة ما تحتاجه لرد العدوان عليها لكى تستمر فى عدوانها على السكان العزل فى فلسطين [١٠].

وللأسف فإن غولد ستون اليهودى رئيس اللجنة لم يثبت على موقفه، وتراجع عن بعض ما ورد فى التقرير تحت ضغوط عديدة، والواقع أن إهدار هذا التقرير وعدم تفعيله، يُعد من الثمار المرة للاختلاف الفلسطينى بين فصائل القوى السياسية أو بالأحرى بين السلطة الفلسطينية ومنظمة حماس.

**ثالثا - مأساة المسلمين فى دولة بورما:**

أدانت رابطة الجامعات الإسلامية العدوان الغاشم وأعمال إراقة دماء المسلمين التى جرت فى بورما والتى تخالف كل قواعد القانون الدولى وحقوق الإنسان فى العالم.

وناشد الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية، فى بيان له، باسم أكثر من ١٣٠ جامعة إسلامية الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولى التحرك لوقف هذا العدوان غير المبرر على شعب بورما المسلم، والذى كان يمثل فى وقت من الأوقات الوجه الغالب فى بورما، ولكن الحقد على الإسلام أشعل الصراعات والكراهية ضد الإسلام والمسلمين.

وأوضحنا من خلال هذا البيان أن شعب بورما المسلم كان يعيش فى أمان وسلام ولم تبد منه أية بادرة بالإساءة إلى الآخرين، ورغم ذلك يتعرض الآن لأعمال تنكيل وإبادة منظمة لمجرد كونه شعبا مسلما، مطالبا المجتمع الدولى بالتحرك السريع لوقف تلك المذابح وحمامات الدماء السائلة فى بورما والتصدى لذلك العنف الطائفى، خاصة والمسلمون يعيشون شهر رمضان المبارك فى شتى بقاع العالم.

وذكر تقرير الأمم المتحدة أن نحو ٨٠ ألف شخص قد اضطروا للنزوح من ديارهم بسبب العنف فى مناطق النزاع.

---

١٠ انظر للمؤلف القانونى الدولى لحقوق الإنسان، دار الكتاب اللبنانى - القاهرة - ص ٣٨٨ وما بعدها .

شكلت السلطات البورمية لجنة للتحقيق فى أحداث العنف الأخيرة بين البوذيين والمسلمين التى قتل فيها العشرات غربى البلاد.

وأعلن هذه الخطوة الرئيس البورمى ثين سين الذى رفض فى وقت سابق دعوات من الأمم المتحدة لفتح تحقيق مستقل وأدت الاشتباكات بين بوذى الراخين ومسلمى الروهينجيا إلى نزوح الآلاف من السكان عن منازلهم ورحبت الأمم المتحدة بالتحقيق قائلة: إنه قد يسهم إسهاما كبيرا فى إعادة السلم فى المنطقة.

وقال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون: إن التحقيق قد يوفر بيئة مساعدة للسير فى طريق أكثر شمولية للتعامل مع الأسباب الكامنة وراء العنف ومن بينها وضع المجتمعات الإسلامية فى راخين.

وقال الرئيس البورمى فى بيان بموقعه على النت الجمعة: إن اللجنة المؤلفة من ٢٧ عضواً ستضم ممثلين من مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية [١١].

وقال أيضا: إن اللجنة سترفع خلاصات تحقيقها الشهر المقبل.

وقد بدأت عمليات العنف فى ولاية راخين أواخر شهر مايو / أيار ٢٠١٣م إثر «اغتصاب امرأة بوذية من قبل ثلاثة مسلمين ثم قتلها» وردت حشود من البوذيين بقتل ١٠ مسلمين انتقاما من الحادث السابق، على الرغم من أنه ليست لهم أية صلة بالحادث.

وانتشرت الصدامات الطائفية فى عموم الولاية وأحرق العديد من بيوت المسلمين والبوذيين.

وقالت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة: إن نحو ٨٠ ألف شخص قد اضطروا للنزوح من ديارهم بسبب العنف فى مناطق النزاع.

وثمة تاريخ طويل من التوتر بين سكان ولاية راخين التى يشكل البوذيون أغلبية سكانها.

ومعظم المسلمين هناك يسمون أنفسهم «روهينجيا» وهى جماعة مسلمة ترجع أصولها إلى منطقة البنغال وهى جزء من دولة بنغلاديش الحالية.

---

١١ - انظر الأوضاع الراهنة لمسلمى بورما، الشيخ دين محمد، مقال على قصة الإسلام ٣١/٣/٢٠٠٩م.

بعد تجاهل طويل استمر مئات السنين، اعترفت منظمة العفو الدولية أخيراً بالانتهاكات الخطيرة، التي يتعرض لها مسلمو بورما، على أيدى جماعات بوذية متطرفة، تحت سمع وبصر الحكومة.

وطالبت المنظمة الأكثر شهرة فى مجال حقوق الإنسان - فى البيان الذى صدر فى يوم ٢٢ / ٧ / ٢٠١٢م، بوضع حد لما وصفته بـ«المجازر والأعمال التى تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية»، كما قالت: إن المسلمين فى ولاية راكين الواقعة غرب بورما يتعرضون لهجمات واحتجازات عشوائية فى الأسابيع التى تلت أعمال العنف فى المنطقة، ومنذ ذلك الحين، تم إلقاء القبض على المئات فى المناطق، التى يعيش فيها الروهينجيا المسلمون.

وجدير بالذكر أن الاسلام دخل بورما عن طريق إقليم «أراكان» بواسطة التجار العرب فى عهد الخليفة العباسى هارون الرشيد، يقول المؤرخ الشهير «أر. بى. اسمارت» صاحب كتاب: «Burma Gazetteer» كان للتجار العرب صلة وثيقة مع أهل أراكان منذ قبل ٧٨٨م. وكانوا قد قاموا فى ذاك الوقت بتعريف الإسلام أمامهم بأسرع ما يمكن، وكانت ميناء جزيرة رحمبرى فى جنوب أراكان اسما مألوفا لدى البحارة العرب فى الصدر الأول.

ومن الأخبار الواردة الكثيرة فى مجيء العرب إلى أراكان خلال القرن الثامن الميلادى واستيطانهم فيها : أن أسطولا صغيرا لسفنهم التجارية تحطم نتيجة لمصادمة مع صخور سواحل البحر قرب جزر رحمبرى و شدوبا وأن التجار البائسين بعد أن نجوا من الغرق فى البحر قد التجأوا إلى القرى المحلية، وبدأوا بنشر الإسلام والدعوة إلى الله سبحانه وتعالىٰ بين أهلها، وأن كثيراً منهم استقر فيها واستوطنوها للأبد وتزوجوا من الفتيات المحليات.

جاء الإسلام إلى هذه البلاد دون أى نشاط سياسى أو عسكرى؛ بل انتشر الإسلام بفضل صفات المسلمين الخلقية العالية التى اتصفوا بها، أى أن الأخلاق والصفات الحميدة التى اتصف بها العرب (المسلمون) كانت سببا فى تقبل سكان أراكان للإسلام، وما زال الإسلام ينتشر فى هذه المنطقة مع كل محاسنه وبكل سرعة خلال القرون المتتابعة.

يقول المؤرخ جي إي هارفي «G.E.Harvey» في كتابه «Outline of Murmese History» بعد القرن العاشر كانت البلاد لا تزال بوذية بالرغم من انتشار الديانة المحمدية وانتشار المساجد، ولا شك أن التأثير الإسلامي هو الذي أدى إلى حجاب النساء في أراكان أكثر منه في بورما.

وفي القرن الثالث عشر الميلادي شيدت مساجد جميلة وبديعة وبرزت في حيز الوجود على الساحل من آسام إلى ملايا وكانت تنظر من بعيد كالنقط، وتسمى هذه المساجد بـ«بدر مقام».

ووضع نراميخلة سليمان شاه في عام ١٤٣٠م حجر الأساس لأول دولة إسلامية في أراكان بتعاون حاكم البنغال المسلمة السلطان جلال الدين شاه، وقد كان لجأ هو في عام ١٤٠٦م إلى غور عند حاكم البنغال بعد أن أغار ملك بورما البوذي على أراكان ودمر عاصمتها لنغريت، وكان نراميخلة آنذاك بوذي الديانة.

وقد قضى نراميخلة فترة قيامه ببلاط غور لتحصيل المفاهيم المتطورة في مجال العلوم الرياضية والطبيعية وترسخت فيه هذه المفاهيم ومعها عقيدة التوحيد، والشعور للفتح الإسلامي، ولم تبق في مجتمعات آسيا الطبقية المبنية على النظام الإقطاعي قوة الدفاع، وعجزت هي عن منبع أمواج العلم والإيمان الثائرة والمتصاعدة إلى الشرق بكل سرعة.

حوّل سليمان شاه عاصمة أراكان من «لنغريت» إلى مروهانغ / فترو قلعة (القلعة الحجرية)، ووضع حجر أساس لسلسلة دولة مروكو، وكان سببه هو اتجاه الدولة إلى الغرب في القرن الخامس عشر الميلادي، عندما بدأت الصحوة الإسلامية تنفخ الروح في حياة تاريخ أراكان.

بدأ السلطان زبوك شاه - واحد من خلفاء سليمان شاه - (١٥٣٥-١٥٥٣م) بتوسيع حدود الدولة الأراكانية، وفي عام ١٦٠٠م وقعت ولاية بيغووتناسريم تحت سيطرتها، وقام سليم شاه (١٥٩٣-١٦٦١م) بتوسيع مزيد في حدود الدولة وتحولت هي في شكل دولة نظامية كانت نسقت بطراز بلاط «غور ودلهي»، واختار ملوكها لأنفسهم ألقاب «شاه»، وقد راجت اللغة الفارسية كاللغة الرسمية للدولة، وما زالت

هى لغة رسمية لدولة أراكان حتى عام ١٨٤٥م بعد ٢٢ عاما من احتلال الإنجليز لها. ومن الحقائق الذهبية النادرة لتاريخ أراكان أنه كان يشترط لملوك أراكان قبل توليهم على عرش الدولة أن يكونوا حاملين على شهادة الفضيلة فى العلوم الإسلامية، وكانت العملات والوسامات والشعارات الملكية تنقش وتحفر فيها كلمة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» والآية القرآنية: ﴿ .. أَنْ أَقِيمُوا الدِّين... (١٣) ﴾ «الشورى».

وهكذا تعاقب على مقاليد الحكم ٤٨ ملكا وسلطاناً فى أراكان إلى عام ١٧٨٤م حتى قام باحتلالها الملك البوذى البورمى بودوبيه استغلالاً لهذا الموقف العصيب لأراكان، فهاجمها فى ١٧٨٤م واحتل أراضيها.

وقد تحقق تاريخياً أن ٤٢ عاماً لعهد بودوبيه كان عهداً مظلماً وفتاكاً فى حق الشعب المسلم الروهنجيا والبوذى على السواء، وقد قام المذكور بشن الغارة على مروهانغ عاصمة أراكان، ونهبها إثر مجزرة كبيرة مع الوطنيين أيضا، كما قام بهدم المكتبة الملكية والمآثر القديمة والمساجد والمدارس وغيرها ومحوها كلية.

وقد قام بودوبيه بهدم كل شيء شك فى أنه إسلامى أو أنه يتعلق بالمسلمين، وبالإضافة إلى ذلك قام هو بإنشاء معابد البوذيين وزوايا لهم ليحول أراكان الإسلامية إلى دولة بوذية بعد محو ميزاتها الإسلامية، وقد لجأ آلاف من المسلمين والبوذيين الوطنيين إلى جنوب البنغال، إنقاذاً لأنفسهم من الأذى، وكان بودوبيه قد قبض على آلاف الرجال والنساء منهم وذهب بهم كأسرى حرب إلى بورما، حيث استخدمهم فى الحروب.

وقد زاد عدد المسلمين خلال فترة الحكم البريطاني فى بورما؛ لأن البريطانيين جلبوا عدداً من المسلمين الهنود إلى بورما لمساعدتهم فى الأعمال المكتبية والتجارة. ونتيجة لذلك ازداد عدد السكان من المسلمين خلال الحكم البريطانى فى بورما بسبب موجات جديدة من المسلمين الهنود المهاجرين، ولكنها انخفضت انخفاضاً حاداً بعد ١٩٤١م بسبب الاتفاقية الهندية البورمية، ثم ما لبثت أن توقفت رسمياً عند استقلال بورما (ميانمار) فى ٤ يناير ١٩٤٨م (١٢).

١٢ - انظر المصدر السابق ذكره.

## التركيبة السكانية للمسلمين فى بورما:

وفقاً للتعداد الحكومى فإن نسبة المسلمين هى ٤٪ من سكان بورما، ولكن وفقاً لتقرير حرية الاعتقاد الدولى تابع لوزارة الخارجية الأمريكية سنة ٢٠٠٦م فإن البلد يقلل دائماً من أعداد غير البوذيين فى تعداد السكان.

ويقدر الزعماء المسلمون أن المسلمين قد تصل نسبتهم إلى ما يقرب ٢٠٪ من السكان.

**ينتشر المسلمون فى أنحاء بورما على شكل مجتمعات صغيرة، حيث:**

- يتركز المسلمون من أصول هندية فى رانغون.
- روينجية وهى مجموعة عرقية صغيرة ويوجدون فى ولاية أراكان غربى بورما ويرتكزون فى بلدات شمال أراكان: مايونجداو وبوثيدايونغ وراثدايونغ وأكياب وساندواى وتونغو وسوكبرو وجزيرة راشونغ كياوكتاو.
- بانثاى وهم مسلموا بورما الصينيون.
- يوجد المسلمون من أصول مالاوية فى كاوثاونغ فى أقصى الجنوب، ويسمى الأشخاص من أصول الملايو ومن أية ديانة كانت باسم باشو.
- مسلموا الزربادى وهم خليط تزاوج رجال من مسلمى جنوب آسيا والشرق الأوسط مع نساء من بورما.

## قتلى من المسلمين فى شوارع أراكان:

## الاضطهاد الذى تعرض له المسلمون عبر التاريخ:

أول ظهور للاضطهاد أسباب دينية وقعت فى عهد الملك باينوانغ ١٥٥٠ - ١٥٨٩م فبعد أن استولى على باغو فى ١٥٥٩ حظر ممارسة الذبح الحلال للمسلمين، وسبب ذلك هو التعصب الدينى، وأجبر بعض الرعايا للاستماع إلى الخطب والمواعظ البوذية، كما أجبرهم على تغيير دينهم بالقوة، وكذا منع عيد الأضحى وذبح الأضاحى من الماشية، وقد منع أيضاً الملك ألاينجبايا الأكل الحلال فى القرن الثامن عشر.

وفي عهد الملك بوداوبايا (١٧٨٢- ١٨١٩) قبض على أربعة أشهر أئمة ميانمار المسلمين في ميدو وقتلهم في العاصمة أفا بعد رفضهم أكل لحم الخنزير، ووفقاً لأقوال مسلمي ميدو وبورما فقد مرت على البلاد سبعة أيام مظلمة بعد إعدام الأئمة مما أجبر الملك على الاعتذار وأصدر مرسوماً باعتبارهم أولياء صالحين [١٣].

**اعمال شغب عنصرية ودينية :**

في ظل الحكم البريطاني ساهمت الضغوط الاقتصادية وكراهية الأجانب إلى زيادة المشاعر المناهضة للهنود ومن ثم المسلمين، ففي أعقاب أعمال شغب مناهضة للهنود سنة ١٩٣٠م، اندلعت توترات عنصرية بين العرقية البورمية وبين المهاجرين الهنود والسلطة البريطانية، وتحولت المشاعر البورمية ضد هؤلاء باعتبارهم أجانب وشملهم المسلمون من كافة الأعراق، وبعدها في سنة ١٩٣٨م اندلعت أعمال شغب ضد المسلمين متأثرة بأقوال الصحف.

**حملة بورما للبورميين :**

تلك الأحداث السابقة أدت إلى ظهور حملة بورما للبورميين فقط، فنظموا مسيرة إلى بازار للمسلمين وفرقت الشرطة الهندية تلك المظاهرة العنيفة بينما أصيب فيها ثلاثة رهبان، فاستغلت الصحف البورمية صوراً للشرطة الهندية تهاجم الرهبان البوذيين للتحريض على زيادة انتشار أعمال الشغب، فنهبت متاجر المسلمين ومنازلهم، والمساجد دُمرت وأحرقت بالكامل، كما تعرض المسلمون إلى اعتداء وقتل، وانتشر العنف في جميع أنحاء بورما، فتضرر حوالي ١١٣ مسجداً.

جراء تلك الأحداث شكل الحاكم البريطاني لجنة تحقيق في ٢٢ سبتمبر ١٩٣٨، فقررت اللجنة أن السبب الحقيقي وراء ذلك السخط هو تدهور الأوضاع السياسة والاجتماعية والاقتصادية في بورما، فاستغلت الصحف هذا التقرير لبث الكراهية ضد البريطانيين والهنود والمسلمين، فحتى لجنة سايمون التي أنشئت سنة ١٩٢٧ للتحقق

١٣ مسلموا بورما مجازر من التاريخ إلى الحاضر موقع أون لاين .

فى الآثار المترتبة على تطبيق نظام الحكم الثنائى فى الهند وبورما قد أوصت بتعيين مقاعد خاصة لمسلمى بورما فى المجلس التشريعى، وأوصت أيضاً بتشديد ضمان حقوق المواطنة الكاملة لجميع الأقليات: الحق فى حرية العبادة والحق فى اتباع الأعراف الخاصة بهم والحق فى التملك والحق فى الحصول على حصة من الإيرادات العامة للإنفاق على مؤسساتهم الخيرية والتعليم الخاص بهم، وأوصت كذلك بحكومة مستقلة منفصلة عن الهند أو فى حالة من السيادة الذاتية.

**اتحاد الشعب الحر لمناهضة الفاشية:**

تأسس اتحاد الشعب الحر لمناهضة الفاشية League Anti - Fascist Peoples Freedom بالمختصر AFPFL للجنرال أونغ سان ومعه يو نو، ثم ظهر مؤتمر مسلمى بورما وذلك قبيل الحرب العالمية الثانية، وقد أضحى يو نو أول رئيس وزراء لبورما بعد استقلالها سنة ١٩٤٨ وبعدها بفترة طلب من مؤتمر مسلمى بورما أن تسحب عضويتها من اتحاد الشعب الحر، ورداً على ذلك قرر رئيس المؤتمر يو خين ماونغ لات الانسحاب من المؤتمر والانضمام إلى الاتحاد، وفى سنة ١٩٥٥ طلب يو نو من مؤتمر مسلمى بورما أن يحل نفسه، ثم أزاله من عضوية اتحاد الشعب الحر فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦م، وبعدها أعلن يو نو أن البوذية هى الدين الرسمى لبورما مما أثار غضب الأقليات الدينية.

**الاضطهاد والعقوبات الدينية والاقتصادية التى يتعرض لها المسلمون الآن:**

تفرض الحكومة كذلك مجموعة من العقوبات الدينية والاقتصادية على السكان المسلمين فى إقليم أراكان ومن أهمها:

**العقوبات الاقتصادية:**

١- تصادر الحكومة الميانمارية أراضى المسلمين وقوارب صيد السمك دون سبب واضح.

٢- تفرض الضرائب الباهظة على كل شىء، وتفرض كذلك الغرامات المالية عليهم كما تمنع بيع المحاصيل إلا للعسكر أو من يمثلهم بسعر زهيد بهدف إبقاء المسلمين فقراء، أو لإجبارهم على ترك الديار.

٣ - منع المسلمين من شراء الآلات الزراعية الحديثة لتطوير مشاريعهم الزراعية.

٤ إلغاء العملات المتداولة بين وقت وآخر من دون تعويض، ودون إنذار مسبق.

٥- إحراق محاصيل المسلمين الزراعية وقتل مواشيهم.

٦ عدم السماح للمسلمين بالعمل ضمن القطاع الصناعي في أراكان.

**العقوبات الدينية:**

١- لا تسمح الحكومة بطباعة الكتب الدينية وإصدار المطبوعات الإسلامية إلا بعد إجازتها من الجهات الحكومية وهذه الإجازة من الأمور الصعبة جدا.

٢- عدم السماح للمسلمين بإطلاق لحاهم أو لبس الزي الإسلامي في أماكن عملهم.

٣ تصادر الحكومة ممتلكات الأوقاف والمقابر المخصصة لدفن المسلمين وتوزعها على غيرهم أو تحولها إلى مراحيض عامة أو حظائر للخنازير والمواشي!!

٤ يتعرض كبار رجال الدين للامتهان والضرب ويتم إرغامهم على العمل في معسكرات الاعتقال.

٥- يُمنع استخدام مكبرات الصوت لإطلاق أذان الصلاة، وقد منع الأذان للصلاة بعد رمضان ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

٦ تتدخل الحكومة بطريقة غير مشروعة في إدارة المساجد والمدارس بهدف فرض إرادتها عليها.

٧ - يُمنع المسلمون من أداء فريضة الحج باستثناء قلة من الأفراد الذين تعرفهم الحكومة وترضى عن سلوكهم.

٨- منع ذبح الأضاحي.

٩- هدم المساجد وتحويلها إلى مراقص وخمارات ودور سكن أو تحويلها إلى مستودعات وثكنات عسكرية ومتنزهات عامة، ومصادرة الأراضي والعقارات الخاصة بالأوقاف الإسلامية وتوزيعها على البوذيين، وقد قال نائب رئيس اتحاد الطلاب المسلمين في

إقليم أراكان إبراهيم محمد عتيق الرحمن فى حديث لوكالة الأنباء الإسلامية-إينا : إن حكومة ميانمار قامت خلال عام ٢٠٠١ بتدمير نحو ٧٢ مسجداً وذلك بموجب قانون أصدرته منعت بموجبه بناء المساجد الجديدة أو ترميم وإصلاح المساجد القديمة، كما أن هذا القانون ينص على هدم أى مسجد بُنى خلال العشر سنوات الأخيرة.

١٠- حملات التنصير وخاصة بعد إعصار نرجس الذى ضرب بورما عام ٢٠٠٨ حيث بلغ عدد ضحايا هذا الإعصار على الأقل ٧٨ ألف قتيل و ٥٦ ألف مفقود وملايين المشردين.

١١- المحاولات المستميتة لطمس الثقافة الإسلامية وتذويب المسلمين فى المجتمع البوذى البورمى قسراً، فلقد فرضوا الثقافة البوذية والزواج من البوذيات وعدم لبس الحجاب للبنات المسلمات كما افترضوا على المسلمين التسمى بأسماء بوذية.

١٢- طمس الهوية والآثار الإسلامية: وذلك بتدمير الآثار الإسلامية من مساجد ومدارس تاريخية، وما بقى يمنع باتاً من الترميم فضلاً عن إعادة البناء أو بناء أى شىء جديد له علاقة بالدين من مساجد ومدارس ومكتبات ودور للأيتام وغيرها، وبعضها تهوى على رؤوس الناس بسبب مرور الزمن، كما تمنع الحكومة إنشاء المدارس الإسلامية أو تطويرها وتمنع الاعتراف الحكومى والمصادقة لشهاداتها أو خريجيها [١٤].

## خاتمة:

عرضنا لثلاثة أحداث مهمة فى التاريخ الإنسانى الحديث مثلت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وكانت محل اهتمام دولى .

**الحدث الأول:** يتصل بسلسلة الاعتداءات على حقوق الإنسان فى دول إسلامية هى: أفغانستان والعراق وفلسطين المحتلة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م وهو

١٤ - راجع فى التفاصيل وثائق الأمم المتحدة .

التاريخ الذى هوجم فيه برجى التجارة العالميين فى نيويورك ، وبدأ بعدها الرئيس بوش يطلق حملة محاربة الإرهاب ،وقد نال المسلمون منذ هذا التاريخ ،الكثير من المتاعب بسبب اتهامهم بأنهم وراء الأحداث التى أدت إلى هدم البرجين وروج الكثيرون لهذه المكيدة وبدأنا نشهد سيلا من الاتهامات ضد المسلمين بأنهم يكرهون الحرية وديمقراطية الغرب وبدأت دعاوى صدام الحضارات تقوى وتنطلق فى كل مكان ضد العرب والمسلمين وأحداث من انتهاكات لحقوق الإنسان ، خاصة العرب ، والمسلم يمثل نقطة فاصلة فى التاريخ الحديث .

**والحدث الثانى :** هى إحدى حلقات ممنهجة لاقتلاع جزء من الوطن العربى فلسطين وإحلال اليهود محل العرب هناك ، حيث قامت دولة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م ولازالت الدولة الأساسية صاحبة الحق فى هذا المكان ، تعانى من أجل إظهار حقها فى الوجود والتمتع بحق تقرير المصير لشعبها ، وإقامة دولة على بقعة صغيرة من دولة فلسطين ، بعد أن ابتلعت إسرائيل الجزء الأكبر منه .

إن فلسطين تعانى الآن وبشدة من أوضاع فرضتها عليها سلطة الاحتلال الإسرائيلى بغرض التهويد الكامل لفلسطين والتأثير الشديد على الشعب الفلسطينى ورغم ذلك كثرت مراحل الاعتداء على شعب فلسطين وإهدار أبسط حقوق الإنسان له ، فقد وجهنا اهتمامنا لما جرى فى غزة عام ١٩٨٨م لسبب أنها خضعت لتحقيق دولى ووضع القاضى اليهودى تقريرا عن حقوق الإنسان التى انتهكت فى غزة ، والتى للأسف لم يتحرك المسئولون عن الشعب الفلسطينى وعن حقوق الإنسان لتفعيل ما ورد بهذا التقرير / مما جعله يُطوى فى مجالات انتهاكات حقوق الإنسان المعاصر بدون أية تدابير تعمل ضد المجرمين الإسرائيليين .

**أما الحدث الثالث:** فهو الذى يتعلق بالاعتداء على حقوق المسلمين فى دولة بورما ، وهى أحداث قضت مضاجع المجتمع الدولى فى الوقت الحاضر .

إننى أؤكد فى ختام هذا البحث على ما يلى :

١- أن انتهاكات حقوق الإنسان لازالت تجرى فى وضح النهار من قوى دولية مختلفة، وأكثرها من القوى الكبرى للأسف الشديد.

٢- أن الصكوك والوثائق الدولية التى تضع حقوق الإنسان كثيرة وتكفل الحماية لها وهى كثيرة ومتعددة، بما فى ذلك إقامة محكمة جنائية دولية تختص بعقاب مرتكبى هذه الانتهاكات ولكن تفعيل النصوص هنا مسألة مهمة، وللأسف فهى لاتجرى على أسس عادلة، وتعانى الكيل بمكيالين، وإهدار حقوق الضعيف لصالح القوى، وحالة إسرائيل مثال على ذلك.

٣- إن المجتمع الدولى يحتاج إلى تكاتف وتعاون أوثق بين دوله، لإشاعة ونشر حقوق الإنسان على مدى واسع، ولتأكيد ثقافة واحترام الحقوق والحريات بشكل أكثر قوة وأوسع شمولا.

٤- نظرا لأن الإنسان المسلم أكبر من عانى من انتهاك حقوقه فى الوقت الحاضر، فإن الدول الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامى والمنظمات الأخرى التى تعمل فى إطارها مطالبة بأن تتخذ خطوات جريئة وقوية للحفاظ على حقوق المسلمين وتفعيل المواثيق الدولية والمواثيق التى صدرت عن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامى وغيرها.

وننتظر اليوم الذى توجد فيه الحياة المنظمة الإسلامية لحقوق الإنسان والتى تعمل على تفعيل منظومة الحقوق والحريات فى النطاق الدول والإقليمى.

والله ولى التوفيق